في ان يكون القايم بكل واحد منهما بعض القدرة وبعض الارادة
وذلك تجزية للعين وهو ظاهر الاستحالة واما ما استشهد به في
تقدير هذا الاحتمال من ان الواحد منا لا يقدر على رفع شي و
حده فاذا انضم اليه غيره رفعاه فبناء على ان الرفع اثر لقدرتنا الحادثة
وهو باطل عقلا ونقلا وهذا الدليل الذي ذكرناه لابطال هذا
الاحتمال الذي قرره السايل متناول ما استشهد به ايضا وانما
الرفع وغيره من جميع الكاينات لا فاعل له الا الله عز وجل الا
انه جل وعلا قد يختار ان يفعل فعلا مع شي ولا يختار فعله مع
شي اخر ويختار فعله في زمان دون زمان او في حالة دون حالة
على حسب ما جرت به مشيئته ولا حكمه النافذة بلا غرض ولا وجوب
ولا تجدد لارادته وقدرته ولا عجز في قدرته البتة واما هو مالك
يفعل ما يشا ويختار لا يسيل عما يفعل تبارك وتعالى وهذا
الاختلاف الذي جرى على وفق المشيئة هو الذي ضل به من لا بصيرة
له ولا دين حتى اسند التاثير لما سواه جل وعز وهذا كله مما
يتعلق بتقدير الالهين المفروضين على فعل واحد واما ان قدر
اختلافهما كان يريد احدهما حركة جسم في زمان مثلا ويريد
الاخر سكونه في ذلك الزمان فلا خفا ان العجز لهما ظاهر اللزوم
لان نفوذ ارادتيهما معا في هذا الفرض لا يمكن لما فيه من الجمع
بين الضدين فلم يبق الا عدم نفوذ ارادتيهما معا فيلزم عجزهما
معا ويلزم ايضا عرو الجرم عن الحركة والسكون او نفوذ ارادة
احدهما دون الاخر وذلك ايضا يلزم عجزهما معا اما الذي لم
تنفذ ارادته فظاهر واما الذي قدر نفوذ ارادته فلانه مماثل
للذي وجب عجزه فيجب عجزه هو ايضا ضرورة فان قلت لو

يرد

يرد على تقدير ان الالهين اختارا انقسام العالم بينهما في التدبير
بحيث ينفرد كل واحد منهما بتدبير ما في يده ولا يعانده فيه
الاخر لا باتفاق ولا باختلاف قلت تعدد الالهة يستلزم
عقلا عجز كل واحد من الالهة بعين ورد دليلنا على وجوب
العجز العام لكل واحد منهما ما قررناه من التمانع في الشي الواحد
ولما اتضح بذلك التقدير ثبات صفة العجز لكل واحد منهما وصفة
الاله لا تكون الا قديمة عامة التعلق ان كانت من الصفات المتعلقة
لزم ان لا يقدر كل واحد من تلك الالهة المتعددة على شي
من الاشيا عموما ازلا وابدا فلا تدبير لواحد منهما البتة مع
فرض التعدد حتى يختار قسم العالم او قدم قسمه وبالجملة فذكر
المتكلمين حالة الاتفاق او الاختلاف في الفعل الواحد انما هو
ليتكشف به لزوم اتصاف كل واحد من الالهة المفروض تعددها
بالعجز ولا يكون ذلك العجز الا واجبا عاما وليس المعنى ان
الالهة المتعددة لا تتصف بالعجز الا في حالة اختلافهما او
اتفاقهما على فعل واحد كما يتوهمه من لا بصيرة له فقد بان
لك بهذا ان تقدير الالهين يستلزم عجزهما ونفي الوهيتهما على
كل تقدير وذلك يستلزم ان لا يوجد شي من العالم لتوقفه على
وجود اله قادر وقد لزم في هذا الفرض عجز الاله وعجزه لا
يكون الا قديما لاستحالة اتصافه بالحوادث ولو قدر ان القدرة
كانت قديمة ثم طرا عليها العجز لكان ذلك فرضا مستحيلا لانه يلزم
حينئذ ان لا تنعدم القدرة ابدا فلا يوجد العجز ابدا فبان لك بهذا
ان فرض تعدد الالهة ينفي مطلق الاله الذي شهدت بوجوب
وجوده معاينة مخلوقاته وبدايع مصنوعاته وبالجملة فاثبات